اهتمام إعلامي كبير وتغطية موسعة لمؤتمر الهيئة
وإطلاق تقريرها السنوي للعام 2015

اهتمت وسائل الإعلام على مختلف أشكالها (المرئية، المقروءة، المسموعة، والإلكترونية بتغطية مؤتمر الهيئة الذي أطلقت فيه تقريرها السنوي (الحادي والعشرون للعام 2015 وضع حقوق الإنسان في فلسطين).

وإذ تدرك الهيئة أهمية دور وسائل الإعلام في نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان، فإنها تتقدم بالشكر والتقدير للزملاء الإعلاميين والصحافيين ولجميع وسائل الإعلام المحلية، العربية والدولية التي عملت على تغطية مؤتمر الهيئة السنوي الذي عقد في رام الله، وكذلك اللقاء الخاص بعرض التقرير الذي عقد بمقر الهيئة في مدينة غزة وأبرزت أهم توصيات التقرير وتوقفت عند معطياته الهامة وأثرها على منظومة حقوق الإنسان الفلسطيني.

أبرز التغطيات، محلياً عربياً ودولياً:

الهيئة المستقلة ترسم صورة قاتمة لوضع حقوق الانسان في فلسطين

نشر بتاريخ: 2016/06/20 (آخر تحديث: 2016/06/20 الساعة: 18:34)

TwitterFacebook0

رام الله– معا – قدمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، اليوم الاثنين، صورة قاتمة إلى حد كبير حول وضع حقوق الإنسان في فلسطين العام الماضي، وذلك في تقريرها حول "وضع حقوق الإنسان في فلسطين" للعام 2015.

ولفتت الهيئة خلال المؤتمر السنوي للإعلان عن نتائج التقرير، ونظمته اليوم في فندق "موفنبيك" في رام الله، إلى أن العام الماضي شهد استشهاد 85 مواطنا برصاص قوات الاحتلال منذ بداية الهبة الشعبية مطلع تشرين الأول الماضي وحتى نهاية العام ذاته، علاوة على اصابة 15710 مواطنا خلال مواجهات مع قوات الاحتلال في الضفة والقطاع، من ضمنهم 1887 مواطنا أصيبوا بالرصاص الحي، و3104 أصيبوا بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط.

وبالنسبة للوضع الداخلي، أوضحت أنها رصدت خلال العام الماضي، (161) حالة وفاة في ظروف غير طبيعية، منها (26) أنثى، و(49) طفلاً، مقارنة مع (176) حالة وفاة مماثلة خلال العام 2014.

وبالنسبة إلى ملف الشكاوى، أشارت إلى حدوث انخفاض في عددها العام الماضي وبلغت 3025 شكوى، مقارنة مع 3251 شكوى خلال العام 2014.

وأوضحت "أن من المعيقات التي واجهت الهيئة في متابعة الشكاوى خلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمرار حالة الانقسام السياسي، واستمرار الطابع النمطي الذي تمتاز به ردود بعض الجهات الرسمية، بل وصل الأمر في بعض الأجهزة الأمنية، إلى اللجوء إلى معاقبة كل من يلجؤ إلى الهيئة لتقديم شكوى للمطالبة بحقّه."

بيد أنها أشارت إلى حدوث تحسّن على مستوى تعاون بعض الجهات الرسمية، ونوعية الردود الواردة لها، واهتمام رئيس الوزراء بالرد المكتوب على أغلب مراسلات الهيئة، وإقرار بعض الجهات بوقوع مخالفات من طرفها، وقيامها باتخاذ إجراءات انضباطية بحق المخالفين.

وبالنسبة لمسألة مراكز الاحتجاز والتوقيف، أشارت إلى "انتهاء العام 2015 دون تحقيق أي تقدّم في موضوع زيارة الغرف في مراكز الإصلاح والتأهيل، حيث سعت مراراً للتوصل لحل لهذا الموضوع، غير أنّها لم تفلح." وذكرت أنه رغم تنظيمها زيارات دورية لكافة مراكز التوقيف والاحتجاز في الضفة والقطاع، إلا أنها حتى الآن لا تستطيع تنظيم زيارات مفاجئة غير معلنة لهذه المراكز.

واستعرضت بعض الإشكاليات التي تعاني منها المراكز، استنادا إلى شكاوى النزلاء، وتتمثل في الاكتظاظ، والافتقار إلى التهوية الصحية اللازمة، إلى غير ذلك من خدمات الاتصال والتواصل مع العالم الخارجي.

وأشارت الهيئة إلى ضرورة قيام مجلس الوزراء بتخصيص الموازنات الكافية لتحقيق المساواة بين الجنسين، والتخفيف من حدة فقر النساء، والعنف ضد المرأة.

وأكدت ضرورة قيام وزارة "شؤون المرأة"، بالتعاون مع مجلس الوزراء، بوضع إجراءات كفيلة بتوسيع مشاركة النساء في المناصب العليا ومواقع صنع القرار.

وركزت على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مشيرة إلى ضرورة تمكينهم من نيل حقوقهم المختلفة خاصة في مجالات التعليم، والصحة، والعمل.

وحول الحق في أعلى مستوى من الصّحة يمكن بلوغه، أكدت ضرورة وضع الأنظمة التنفيذية لقانون الصحة العامة رقم 20 لسنة 2004، لاسيما بشأن موضوع التحقيق في شكاوى المواطنين الذين يتعرّضون للضرر في أعقاب تلقيهم لمعالجة طبية، وإجراءات عمل لجان التحقيق الفنية، وطريقة عملها، وتوثيق كافة مجريات عملية التحقيق التي تقوم بها.

وأشارت إلى أهمية استمرار الحكومة في جهودها باتجاه وضع نظام تأمين صحي، يستفيد منه جميع المواطنين، ويضم خدمات صحية ذات جودة عالية، مؤكدة بالمقابل ضرورة رفع نصيب وزارة الصحة في الموازنة العامة بالشكل الذي يوفّر لكافة المواطنين ما يحتاجونه من رعاية وخدمات طبية وعلاجية ضرورية.

وبالنسبة إلى الحق في العمل، أوصت بضرورة إعادة النظر في السياسات والبرامج المتّبعة في سوق العمل، وتكثيف الجهود الرسمية والأهلية لتشغيل أكبر نسبة من المتعطلين.

وحثت على إيجاد وتفعيل تدابير قادرة على الحد من البطالة، وتعزيز شراكة قطاع الأعمال الخاص، والالتزام بالخطة الاستراتيجية وخطط السياسات القطاعية في تفعيل تلك التدابير، داعية بالمقابل إلى تطبيق الحد الأدنى للأجور، وتوسيع وتفعيل منظومة الحماية الاجتماعية.

وبخصوص الحق في التعليم، دعت إلى الاستمرار في تعميم مرحلة التربية قبل المدرسية، وتعزيز جهود تعميم التعليم الأساسي (الإلزامي)، ورفع معدلات الالتحاق في المرحلة الثانوية، علاوة على تعزيز وتطوير نظام متكامل للتعليم المهني في مجالاته المختلفة بالمساواة بين الجنسين، بمايتفق مع الاتجاهات العالمية المعاصرة ومتطلبات سوق العمل المحلية، والعمل على تغيير اتجاهات المجتمع وأولياء الأمور عبر التوعية بأهمية التعليم المهني والتقني، ومواكبة العصر والتقدم التكنولوجي.

وحثت على تحسين جودة التعليم ونوعيته بمختلف مراحله، واستخدام التقنية في التربية، وتوفير المكتبات وتطويرها وتعزيزها، وتوفير المختبرات العلمية والحواسيب والمرافق الترفيهية والملاعب، والتي تشير الإحصائيات إلى عدم توفرها أو بعضها في العديد من المدارس الحكومية.

ولفتت إلى ضرورة وضع فلسطين، موضوع القدس على أجندتها السياسية والخدمية، ليس فقط بالمطالبة بحل نهائي للقدس، بل والمطالبة بتحسين حياة المقدسيين، والسماح بالتواصل مع بقية أبناء الشعب الفلسطيني، ودعم المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة.

من جهتها، تحدثت المفوضة العامة للهيئة د. فارسين شاهين، عن الظروف التي ميزت فلسطين خلال العام الماضي، بفعل استمرار الممارسات الإسرائيلية، علاوة على حالة الانقسام.

وقالت: لقد باءت محاولات المصالحة بالفشل، ولم تنجح حكومة الوفاق الوطني التي تشكّلت العام 2014 في تحقيق الوفاق المرجوّ، ولم تتمكن من التحضير لانتخابات تشريعية ورئاسية، وبقيت محافظات الضفة والقطاع، رهينةً لسلطات قضائية وإدارية، ومرجعيات قانونية مختلفة، زادت من تعقيدات عمل الهيئة، بسبب الانقسام الجغرافي والسياسي من جهة، وتعدد المرجعيات الإدارية والقانونية من جهة ثانية .

من جانبه، قال مدير عام الهيئة د. عمار الدويك: يأتي إصدار التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان في فلسطين عن العام 2015، في ظل استمرار الظروف السياسية والأمنية الصعبة، التي يمرّ بها الشعب الفلسطيني، واستمرار انعكاسها بشكل سلبي على مجمل الحقوق والحريات العامة، الفردية والجماعية للمواطنين الفلسطينيين في الضفة، بما فيها القدس، والقطاع، فالعدوان الإسرائيلي مستمر، ويتمدد داخل الأرض الفلسطينية، مع تصاعد ملحوظ لبعض أنماط الانتهاكات، مثل الاستيطان، والإعدام خارج نطاق القانون، واعتداءات المستوطنين على المواطنين وممتلكاتهم، كما أن الحصار، لا يزال مفروضاً على القطاع، مُحوّلاً أكثر من مليون وثمانمائة ألف فلسطيني إلى سجناء في بلدهم.

وتابع: لم تحدث خلال العام 2015، أية خطوات جدّية باتجاه التحضير لتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية، واستمر تعطيل المجلس التشريعي، الأمر الذي أحدث خللاً كبيراً في منظومة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وعملية صناعة التشريعات، التي باتت تصدر دون إجراء مشاورات مجتمعية كافية، مع الفئات التي تتأثر بهذه التشريعات، الأمر الذي أنتج بعض القرارات بقوانين، التي تخدم مصالح ضيّقة على حساب المصلحة العامة، داعيا بالمقابل إلى اصدار مرسوم رئاسي بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية نهاية العام الحالي، أو بداية العام المقبل على أقصى تقدير.

https://www.maannews.net/Content.aspx?id=853603

التقرير الثاني (تقرير تلفزيوني تم بثه على فضائية معا) الهيئة المستقلة: الاحتلال يزيد اعتداءاته بحق شعب فلسطين

نشر بتاريخ: 2016/06/21 (آخر تحديث: 2016/06/21 الساعة: 01:01)

رام الله– معا– قالت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن انها سجلت ارتفاعا في عدد أحكام الاعدام العام المنصرم، مقارنةً بالعام الذي سبقه.

وأكدت الهيئة في مؤتمر صحفي لعرض نتائج تقرير حقوق الإنسان لعام الفين وخمسة عشر، أن الاعتداءات الإسرائيلية تزايدت، وأدت لإعدام مئة وخمسة وستين مواطنا.

المزيد في التقرير التالي :

https://www.maannews.net/Content.aspx?id=853629

منظمة حقوقية:الانقسام الفلسطيني يخلف آثارا سلبية على الحقوق والحريات

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0Z61IW?sp=true

Mon Jun 20, 2016 1:37pm GMT

اطبع هذا الموضوع

[-]نص[+]

من علي صوافطة

رام الله (الضفة الغربية) (رويترز) – قالت منظمة حقوقية فلسطينية يوم الاثنين إن استمرار الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس خلف آثارا سلبية على حالة الحقوق والحريات في الأراضي الفلسطينية.

وأضافت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي أن الانقسام الذي مضى عليه عشر سنوات أدى إلى "استمرار حالات الاحتجاز التعسفي في الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم تنفيذ أحكام المحاكم أو المماطلة في تنفيذها... خاصة في الضفة الغربية وتقييد الحق في التجمع السلمي".

وفشل آخر لقاء عقد قبل أيام في الدوحة بين قيادات من حركتي فتح وحماس في إنهاء حالة الانقسام وتبادل الطرفان الاتهامات بالمسؤولية عن فشله.

وأوضحت الهيئة أن من أبرز الانتهاكات التي سجلتها "حالات الاحتجاز التعسفي على خلفية الانتماء السياسي وعدم احترام قرارات المحاكم المتعلقة بالإفراج عن المحتجزين".

وتنفي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة أن يكون لديهما أي معتقلين على خلفية سياسية.

وقالت الهيئة إن "بعض الأجهزة الأمنية استمرت باحتجاز مواطنين رغم صدور قرارات من المحاكم بالإفراج عنهم".

وأضافت أن ذلك "يتعارض مع نصوص القانون الأساسي الفلسطيني والتشريعات الوطنية كما يتعارض مع المواثيق الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين خاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية".

ورصدت الهيئة في تقريرها السنوي استمرار "حالات التعذيب وسوء المعاملة التي تقع في مراكز التوقيف والاحتجاز لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة".

وأوضحت الهيئة أنه رغم ما يقارب من عامين على انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقية مناهضة التعذيب فإنها تلقت خلال العام الماضي 1288 شكوى حول تعرض مواطنين للتعذيب منها 967 في قطاع غزة و 321 في الضفة الغربية.

وقالت الهيئة "إن معظم شكاوى التعذيب التي سجّلتها الهيئة كانت ضد جهاز الشرطة خاصة في قطاع غزة".

وسجلت الهيئة في عام 2015 "استمرار صدور أحكام الإعدام عن محاكم مدنية وعسكرية في قطاع غزة والضفة الغربية".

وقالت أنه "صدر 12 حكماً بالإعدام من بينها خمسة أحكام صادرة عن محاكم عسكرية في قطاع غزة وسبعة أحكام صادرة عن محاكم مدنية خمسة منها في قطاع غزة وحكمان من محاكم الضفة الغربية".

ودعت الهيئة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى استمراره بالامتناع عن التصديق على أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية.

وطالبت "بإحالة كافة قضايا المواطنين المدنيين الذين صدرت بحقهم أحكام بالإعدام من المحاكم العسكرية إلى المحاكم المدنية صاحبة الاختصاص الأصيل من أجل إعادة النظر في تلك الأحكام".

ولم يسبق للرئيس الفلسطيني الذي مضى عليه في منصبه ما يزيد على عشر سنوات أن صدق على تنفيذ حكم بالإعدام وفقا لما ينص عليه القانون الأساسي الفلسطيني الذي هو بمثابة الدستور عند الفلسطينيين.

وأوردت الهيئة وضع حقوق الإنسان في فلسطين خلال عام 2015 في كتاب يقع في 445 صفحة من القطع المتوسط يتناول كافة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

ويشتمل التقرير على الكثير من الأرقام المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان سواء تعلق ذلك بالتعذيب أو انتهاك الحريات الشخصية وحرية التعبير عن الرأي وكذلك الانتهاكات المتعلقة بالحق في التعليم والسكن والسفر.

ودعت الهيئة في توصياتها إلى "ضرورة توقف الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وغزة عن اعتقال الصحافيين واستدعائهم أو استدعاء المواطنين على خلفية ما يبدونه من آراء".

وطالبت بوقف "كافة الممارسات والقيود المفروضة من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية على ممارسة الصحافيين لعملهم بكل حرية سواء تغطية الأحداث أو بثها أو تصويرها".

)تغطية صحفية للنشرة العربية علي صوافطة من رام الله – تحرير دينا عادل(

وكالة (وفا) توصية بزيادة عدد العاملين من ذوي الإعاقة في المؤسسات

http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=

مؤتمر حول التقرير السنوي 2015 للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين (تامر بانا(

رام الله 20-6-2016 وفا- أوصى التقرير السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان اليوم الاثنين، بضرورة زيادة أعداد العاملين من الأشخاص ذوي الاعاقة في المؤسسات ورفع الحصار عن قطاع غزة، وإلغاء براءة الذمة المالية كشرط لتسجيل الجمعيات.

جاء هذا خلال المؤتمر السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الانسان الخاص بإصدار تقريرها الحادي والعشرين للعام 2015، بحضور أعضاء من المجلس التشريعي ومسؤولين في المؤسسات المدنية والعسكرية.

وقال المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عمار الدويك، إذا كان شيء يميز عام 2015 من حيث الانتهاكات الإسرائيلية، فهو عام الاعتداء على الأطفال وحرمانهم من طفولتهم، والذين نالوا نصيبا كبيرا من الإعدامات الميدانية والاعتقال والتعذيب وسوء المعاملة من قبل سلطات الاحتلال.

وأضاف، إن التقرير يحاول أن يقدم صورة دقيقة وشاملة وموضوعية، عن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية خلال سنة 2015، وناقش ابتداء من الحق في الحياة، والحق في المشاركة السياسية وتقلد الوظائف العامة دون تمييز، وحرية الرأي والتعبير، والحق في السلامة الجسدية وعدم التعرض للتعذيب، إلى الحق في التعليم والعمل والصحة والسكن الملائم، وصولا إلى الحق في التنمية، وقبل كل ذلك الحق في تقرير المصير.

وتابع، رأينا إدخال تعديل على منهجية كتابة التقرير السنوي بعد انضمام فلسطين لعدد من الاتفاقيات الدولية في حقوق الانسان، الذي نسعى إلى أن يصبح المرجعية الأساسية، لرصد مدى التقدم المحرز أو التراجع في الإيفاء بهذه الالتزامات، فقد اعتمدت الهيئة على مجموعة من المؤشرات المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية المذكورة، والتي تستخدمها الهيئات التعاقدية في الأمم المتحدة، لتقييم مدى التزام الدولة الطرف بأحكام الاتفاقيات.

واشار الى ان التقرير خلص الى ان الاحتلال هو المسؤول الأول والمباشر عن العديد من الانتهاكات التي ترقى إلى جرائم حرب، كما أنه يعيق عمل أجهزة ومؤسسات السلطة في الإيفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين، موضحا وجود تحسن مضطرد في العلاقة والتعاون والشراكة بين الهيئة والمؤسسات العامة الرسمية المدنية والأمنية. مع وجود تفاوت في مستوى هذا التعاون.

من جانبها قالت المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الانسان فارسين شاهين ان اصدار التقرير عن العام 2015، يأتي في ظل الانتهاكات للحقوق الفردية والجماعية على المواطنين، والتي اثرت بشكل سلبي على مجمل الحياة الاساسية.

وأضافت، ان استمرار تعطل عمل المجلس التشريعي أتاح لمؤسسات الدولة إمكانية العمل دون رقابة برلمانية وسمح بعدم الفصل بين السلطات واتخاذ اجراءات دون بحثها ومناقشتها مع الجهات ذات العلاقة.

ونوهت إلى ان الهيئة المستقلة لحقوق الانسان حصلت على التصنيف "أ" من قبل اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد والتابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان الذي يتيح لها الوجود في المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة كمجلس حقوق الانسان معتبرة ان الهيئة تنظر بإيجابية الى انضمام فلسطين لعدد من الاتفاقيات الدولية، بالإضافة الى تحسن تعامل الاجهزة الامنية فيما يخص زيارات السجون.

من جانبه قدم مدير دائرة الرقابة على السياسات في الهيئة المستقلة معن دعيس عرضا عن منهجية التقرير والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي استند عليها التقرير.

واشار الى ان التقرير تناول مراجعة التدابير المتخذة لمنع أي حرمان تعسفي من الحياة والتدابير المتخذة لمعاقبة المسؤولين في حال حدوثه، والحق في السلامة الجسدية في التشريعات والممارسات الحكومية والحق في الحرية والأمان الشخصي.

من جهتها قالت مدير دائرة السياسات والتشريعات في الهيئة خديجة حسين، هناك 161 حالة وفاة غير طبيعية في العام 2015، منها 26 انثى و49 طفلا، بالمقارنة مع 176 حالة وفاة بظروف غير طبيعية في العام 2014، كما سجل العام 2015 صدور 12 حكما بالإعدام، صدرت سبعة منها في محاكم مدنية، 5 في قطاع غزة و2 في الضفة الغربية.

كما قدم مدير دائرة التحقيقات في الهيئة موسى ابو دهم عرضا حول الشكاوى وزيارات السجون ودور الهيئة في مراقبة اوضاع مراكز الاحتجاز المختلفة في فلسطين.

حيث اشار الى انخفاض عدد الشكاوى الى 3025 في العام 2015 عن العام 2014 والذي سجل 3251.

يشار الى انه تخلل المؤتمر عرض فيلم قصير حول ابرز ما تناوله التقرير.

الجزيرة نت: وتقرير مصور لقناة الجزيرة

تراجع في الحريات العامة بفلسطين

http://www.aljazeera.net/news/humanrights/

قالت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الفلسطينية إن العام الماضي ومنتصف العام الجاري شهدا تراجعا في الحريات العامة واحترام كرامة المواطن، وأوصت بوجوب تنشيط الرقابة على أجهزة الأمن ومراكز التوقيف والاحتجاز.

وأضافت الهيئة –في مؤتمر صحفي أمس الاثنين لتقديم تقريرها السنوي– أن الانقسام الفلسطيني وغياب دور المجلس التشريعي، وعدم احترام القضاء، هي بعض الأسباب التي تمنع اعتماد إستراتيجية وطنية لمواجهة تصاعد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي.

وأكد التقرير، الذي استمر العمل فيه عاما ونصف العام، واعتمد على شكاوى من أفراد، أنه لا تحسن جذريا طرأ على وضع الحريات وحقوق المواطن الفلسطيني.

وما كان صادما خلال المؤتمر الصحفي الذي حضره مندوبون عن المجلس التشريعي وأجهزة الأمن في رام الله بعد أن سلمت نسخة إلى المجلس التشريعي في قطاع غزة، رصد 161 وفاة غير طبيعية بعضها وقع في مراكز أمنية في قطاع غزة والضفة الغربية.

شكاوى وانتهاكات

وتلقت الهيئة نحو 1200 شكوى تتعلق بحق المواطن في السلامة الجسدية، منها 960 شكوى في قطاع غزة ونحو 320 شكوى في الضفة الغربية، بينما رُفعت ثلاثة آلاف شكوى من انتهاك حقوق الإنسان والتعذيب في مراكز الاعتقال والتوقيف، من بينها 1960 شكوى في قطاع غزة و1730 في الضفة الغربية التي شهدت ساحاتها زيادة في الاعتقالات لأسباب سياسية.

وقال المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان إن هناك استدعاء لناشطين ومدونين وصحفيين على خلفية ما يكتبون وتوقيفهم فترات متفاوتة.

وأشار إلى أن غزة شهدت توسعا في إصدار أحكام الإعدام في منتصف هذا العام، فضلا عن المدنيين المحالين على محاكم عسكرية، وإصدار أحكام متفاوتة، بينما تشهد الضفة الغربية توقيف مدنيين بقرارات من المحافظين دون عرضهم على القضاء.

وبقيت حكومة الإعدام مثار جدل بين طرفي الانقسام، فقد صدر 12 حكما بالإعدام، منها خمسة في قطاع غزة وحكمان في الضفة الغربية وخمسة أحكام صدرت من محاكم عسكرية في قطاع غزة.

من جهته، يقول رئيس لجنة الحريات في المجلس التشريعي إن "أكبر تحد يواجه المجتمع الفلسطيني اليوم هو كيف يتم احترام حقوق الإنسان والحريات داخليا، حتى نستطيع أن نواجه التنكيل الإسرائيلي خارجيا"، مشيرا إلى أن غياب المجلس التشريعي أطاح بمبدأ المساءلة.

صحيفة القدس العربي

تقرير حقوقي للهيئة الفلسطينية يؤكد «انحسار وتراجع» حالات إنتهاك حقوق الإنسان في غزة

Jun 14, 2016

http://www.alquds.co.uk/?p=549947

غزة . «القدس العربي» : أكد تقرير حقوقي وثق حالة الحريات العامة في المناطق الفلسطينية التي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، وجود «انحسار وتراجع» بشكل كبير، لحالات الاعتداء على حقوق الإنسان في القطاع، من قبل الأجهزة الأمنية.وظهر ذلك في تقرير تسلمه الدكتور أحمد بحر، النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، في مقر المجلس في قطاع غزة، أصدرته الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، والذي يستعرض حالة حقوق الإنسان في فلسطين.

وجرى تسلم التقرير من قبل الدكتور بحر، وهو من قادة حركة حماس، خلال زيارة من مجلس المفوضين للهيئة المستقلة لمقر المجلس التشريعي الفلسطيني.

ونقل المجلس التشريعي في غزة الذي يديره نواب حركة حماس عن مدير عام الهيئة المستقلة جميل سرحان، تأكيده على «انحسار وتراجع» حالات انتهاك حقوق الإنسان بشكل كبير في غزة، خاصة التي كانت ترصد

ضد الأجهزة الأمنية.

وقال إن تقرير عام 2015 لوحظ فيه «تراجع كبير في حالات التعسف في حقوق الإنسان عن الأعوام السابقة»، إضافة إلى تحسن حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة.

من جهته ثمن الدكتور بحر جهود الهيئة في تعزيز الحريات العامة وحماية حقوق المواطن، مشيرا إلى أن التقرير سيتم دراسته في لجنة الرقابة في المجلس التشريعي، وكذلك اللجنة القانونية واللجان المختصة لمتابعة والعمل بالتوصيات بما جاءت فيه.

وأكد أن المجلس التشريعي ضد أي انتهاك لحقوق الإنسان، أو تجاوز للقانون الفلسطيني، ولفت إلى أن المجلس سيأخذ في الاعتبار جميع الملاحظات على الأجهزة الأمنية.وأضاف «نعمل على تصحيح سير العمل في بعض مواقع الخلل التي تتعارض مع حالات حقوق الإنسان والقوانين الفلسطينية».

وأكد على ضرورة استقلالية الهيئة في ممارسة أعمالها ورصدها لحالات حقوق الإنسان في كل من غزة والضفة الغربية.وعبر عن أمله في تطوير العلاقة بين المجلس التشريعي ومنظمات حقوق الإنسان وتعزيزها من أجل المحافظة على حرية المواطن وتحقيق العدالة بين جميع المواطنين.وكان الرئيس محمود عباس تسلم تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن لعام 2015، الأسبوع الماضي، خلال استقبال في مقر الرئاسة، لوفد الهيئة برئاسة المفوض العام الدكتور فارسين شاهين، وعضوي مجلس المفوضين الدكتور ممدوح العكر، والدكتور أحمد حرب، ومدير عام الهيئة الدكتور عمار الدويك، بحضور أمين عام الرئاسة الطيب عبد الرحيم، والمستشار القانوني حسن العوري.واستعرضت فارسين، أهم ما جاء في تقرير الهيئة المستقلة لعام 2015 والذي تناول حالة حقوق الإنسان في فلسطين، مشيدة بما رصدته الهيئة من إيجابيات على صعيد حقوق الإنسان خلال العام المنصرم.وأشارت إلى أن التقرير لمس التعامل الإيجابي مع مخاطبات الهيئة من قبل كافة مؤسسات السلطة، كذلك الاهتمام بحالة حقوق الإنسان، وبقرار إجراء الانتخابات البلدية خلال الفترة المقبلة.

وأكدت فارسين أن التقرير أشاد كذلك بتعامل الرئيس مع قضية المعلمين، وموقفه بالنسبة لتأجيل المصادقة على قانون الضمان الاجتماعي لحين استكمال الحوار المجتمعي اللازم.

وتطرق التقرير، إلى بعض السلبيات التي رصدها من حالات احتجاز تعسفي، وبعض حالات التعذيب، وتقييد حرية التعبير والإعلام، وبعض الاعتداءات التي جرت بحق التجمع السلمي.

كما تناول التقرير قضية عودة اللجوء للسلامة الأمنية، وضرورة التشاور بخصوص إصدار قرارات بقانون خاصة في ظل غياب المجلس التشريعي.

وكان الرئيس أشاد بتقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ورحب بتشكيل لجنة ثلاثية تضم ممثلين عن

مكتب الرئيس، ومكتب رئيس الوزراء، وممثلين عن الهيئة المستقلة، لمناقشة كل ما ورد من توصيات في التقرير السنوي للهيئة.

وكثيرا ما كانت تشتكي مؤسسات حقوق الإنسان الناشطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، من تردي وضع حقوق المواطنين، جراء ممارسات الأجهزة الأمنية، حيث وثقت العديد من حالات الاعتداء على حريات السكان، ومن بينها الاعتقالات على خلفية سياسية، إضافة إلى منع التظاهر والتجمع السلمي.

وتأتي شكاوى المؤسسات الحقوقية عن تردي وضع الحريات في المناطق الفلسطينية، رغم اختلاف قيادة أجهزة الأمن، التي تخضع في غزة لحركة حماس، وفي الضفة لحركة فتح.

صحيفة الحياة اللندنية

http://www.alhayat.com/Articles/

تزايد انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية

النسخة: الورقية - دولي الثلاثاء، ٢١ يونيو/ حزيران ٢٠١٦ (٠١:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

آخر تحديث: الثلاثاء، ٢١ يونيو/ حزيران ٢٠١٦ (٠٨:١٤ - بتوقيت غرينتش) **رام الله- «الحياة»**

أعلنت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) أن الأراضي الفلسطينية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في انتهكات حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن استمرار الانقسام الفلسطيني بين حركتي «فتح» و «حماس» خلف آثاراً سلبية على حالة الحقوق.

وقال التقرير السنوي الذي نشرته الهيئة، أمس، إن الانقسام الذي مضى عليه عشر سنوات أدى إلى «استمرار حالات الاحتجاز التعسفي في الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم تنفيذ أحكام المحاكم أو المماطلة في تنفيذها... بخاصة في الضفة الغربية، وتقييد الحق في التجمع السلمي». ورأت الهيئة في التقرير أن أبرز الانتهاكات تمثلت في: الحق في الحياة، والحق في المحاكمة العادلة، والحق في الحرية والأمان الشخصي، والمماطلة، أو عدم تنفيذ قرارات المحاكم.

وأضافت أن «بعض الأجهزة الأمنية تستمر باحتجاز مواطنين على رغم صدور قرارات من المحاكم بالإفراج عنهم، الأمر الذي يتعارض مع نصوص القانون الأساسي الفلسطيني والتشريعات الوطنية، كما يتعارض مع المواثيق الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين، بخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية».

وتمثل الانتهاك الثاني في حالات التعذيب وسوء المعاملة، التي تقع في مراكز التوقيف والاحتجاز، لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقالت الهيئة إن معظم شكاوى التعذيب كانت ضد جهاز الشرطة، بخاصة في قطاع غزة. ولفتت أيضاً إلى التأخير أو المماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم، وسجلت 95 شكوى تحت هذا البند، فيما تم تسجيل 87 شكوى في العام الذي سبقه.

وسجلت الهيئة استمرار توقيف المعتقلين على ذمّة المحافظ، مشيرة إلى أن العام الماضي شهد 116 انتهاكاً تحت هذا البند، في حين كان العدد خلال العام الذي سبقه 93 انتهاكاً. أما في العام 2013 فقد كان العدد 35 انتهاكاً فقط. واعتبرت أن «هذه الزيادة تدلّل على إمعان السلطة التنفيذية في استخدام هذا الإجراء الاستثنائي». ومن الانتهاكات الاعتداء على الحريات الإعلامية واستدعاء المدوّنين والصحافيين، والاعتداء عليهم، ومنعهم من السفر، ومحاكمة عدد منهم على خلفيّة عملهم الصحافي، ومنعهم من القيام بعملهم. كما سجلت الهيئة استمرار صدور أحكام الإعدام، عن محاكم مدنية وعسكرية في قطاع غزة والضفة الغربية. وسجلت «صدور 12 حكماً بالإعدام، من بينها خمسة أحكام صادرة عن محاكم عسكرية في قطاع غزة، وسبعة أحكام صادرة عن محاكم مدنية، خمسة منها في قطاع غزة، وحكمان من محاكم الضفة الغربية. كما سجّلت الهيئة ارتفاع عدد أحكام الإعدام هذا العام، مقارنةً بالعام الفائت، حيث صدر 12 حكماً بالإعدام في العام 2015، مقارنةً بـ 6 أحكام بالإعدام في العام 2014.

ورصدت الهيئة 161 حالة وفاة في ظروف غير طبيعية، منها 26 أنثى، و49 طفلاً. وذلك بالمقارنة مع (176) حالة وفاة في ظروف غير طبيعية سجّلتها في العام 2014، منها (40) أنثى و(56) طفلاً.

وسجّلت الهيئة هذا العام وفاة (9) مواطنين نتيجة لإساءة استعمال السلاح بين المواطنين، (6) منها في قطاع غزة، و(3) في الضفة الغربية، بينهم 6 أطفال. بالمقارنة مع (10) حالات على الخلفيّة ذاتها، كانت جميعها في قطاع غزة العام 2014. وارتفع عدد الشكاوى التي تلقّتها الهيئة في شأن الحق في محاكمة

عادلة، بما فيها حجز الحرية خلال العام 2015 الـ (1700) شكوى، مقارنة بـ (1635) شكوى في العام 2014.

ومن الانتهاكات التي سجلتها الهيئة الاعتداء على التجمعات السلمية والمتظاهرين، من قبل رجال أمن يرتدون الزي المدني، ومنها قطع رواتب الأسرى المحررين من قبل وزارة المالية، إذ سجّلت الهيئة 28 حالة قطع رواتب لأسرى محررين، غالبيتهم من المنتمين لحركة «حماس».

ومن الانتهاكات عودة السلطة للعمل في شرط «السلامة الأمنية» للحصول على وظيفة عمومية أو ترخيص للعمل في القطاع الخاص. وكانت السلطة ألغت هذا الشرط في العام 2012 لكنها عادت للعمل به أخيراً.

صحيفة أخبار الخليج الإماراتية ـ منظمة حقوقية: الانقسام الفلسطيني يخلف آثارا سلبية على الحقوق والحريات اليوم الثلاثاء 21 يونيو 2016

http://www.gulfeyes.net/world/382392.html

قالت منظمة حقوقية فلسطينية أمس الإثنين إن استمرار الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس خلف آثارا سلبية على حالة الحقوق والحريات في الأراضي الفلسطينية. وأضافت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي أن الانقسام الذي مضى عليه عشر سنوات أدى إلى «استمرار حالات الاحتجاز التعسفي في الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم تنفيذ أحكام المحاكم أو المماطلة في تنفيذها.. وخاصة في الضفة الغربية وتقييد الحق في التجمع السلمي.«

وفشل آخر لقاء عقد قبل أيام في الدوحة بين قيادات من حركتي فتح وحماس في إنهاء حالة الانقسام وتبادل الطرفان الاتهامات بالمسؤولية عن فشله. وأوضحت الهيئة أن من أبرز الانتهاكات التي سجلتها «حالات الاحتجاز التعسفي على خلفية الانتماء السياسي وعدم احترام قرارات المحاكم المتعلقة بالإفراج عن المحتجزين.«

وتنفي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة أن يكون لديهما أي معتقلين على خلفية سياسية. وقالت الهيئة «إن بعض الأجهزة الأمنية استمرت في احتجاز مواطنين رغم صدور قرارات من المحاكم بالإفراج عنهم.«

وأضافت أن ذلك «يتعارض مع نصوص القانون الاساسي الفلسطيني والتشريعات الوطنية كما يتعارض مع المواثيق الدولية التي انضمت اليها دولة فلسطين وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية».

ورصدت الهيئة في تقريرها السنوي استمرار «حالات التعذيب وسوء المعاملة التي تقع في مراكز التوقيف والاحتجاز لدى الأجهزة الامنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.«

وأوضحت الهيئة أنه رغم ما يقارب عامين على انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقية مناهضة التعذيب فإنها تلقت خلال العام الماضي 1288 شكوى حول تعرض مواطنين للتعذيب منها 967 في قطاع غزة و321 في الضفة الغربية. وقالت الهيئة: «ان معظم شكاوى التعذيب التي سجلتها الهيئة كانت ضد جهاز الشرطة وخاصة في قطاع غزة.«

وسجلت الهيئة في عام 2015 «استمرار صدور أحكام الإعدام عن محاكم مدنية وعسكرية في قطاع غزة والضفة الغربية.«

وقالت إنه «صدر 12 حكمًا بالإعدام من بينها خمسة أحكام صادرة عن محاكم عسكرية في قطاع غزة وسبعة أحكام صادرة عن محاكم مدنية خمسة منها في قطاع غزة وحكمان من محاكم الضفة الغربية.«

ودعت الهيئة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى استمراره بالامتناع عن التصديق على أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية. وطالبت «باحالة كل قضايا المواطنين المدنيين الذين صدرت بحقهم أحكام بالإعدام من المحاكم العسكرية إلى المحاكم المدنية صاحبة الاختصاص الاصيل من أجل إعادة النظر في تلك الاحكام.«

ولم يسبق للرئيس الفلسطيني الذي مضى عليه في منصبه ما يزيد على عشر سنوات أن صادق على تنفيذ حكم بالإعدام وفقا لما ينص عليه القانون الأساسي الفلسطيني الذي هو بمثابة الدستور عند الفلسطينيين.

وأوردت الهيئة وضع حقوق الانسان في فلسطين خلال عام 2015 في كتاب يقع في 445 صفحة من القطع المتوسط يتناول كل القضايا المتعلقة بحقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية. ويشتمل التقرير على كثير من الارقام المتصلة بانتهاكات حقوق الانسان سواء تعلق ذلك بالتعذيب أو انتهاك الحريات الشخصية وحرية التعبير عن الرأي وكذلك الانتهاكات المتعلقة بالحق في التعليم والسكن والسفر.

ودعت الهيئة في توصياتها إلى «ضرورة توقف الاجهزة الامنية في الضفة الغربية وغزة عن اعتقال الصحفيين واستدعائهم أو استدعاء المواطنين على خلفية ما يبدونه من آراء». وطالبت بوقف «كل الممارسات والقيود المفروضة من قبل الاجهزة الامنية في الضفة الغربية على ممارسة الصحفيين عملهم بكل حرية سواء تغطية الاحداث أو بثها أو تصويرها.«

شكرا لمتابعتكم خبر عن اخر الاخبار – منظمة حقوقية: الانقسام الفلسطيني يخلف آثارا سلبية على الحقوق والحريات اليوم الثلاثاء 21 يونيو 2016 في عيون الخليج ونحيطكم علما بان محتوي هذا الخبر تم كتابته بواسطة محرري اخبار الخليج ولا يعبر اطلاقا عن وجهة نظر عيون الخليج وانما تم نقله بالكامل كما هو، ويمكنك قراءة الخبر من المصدر الاساسي له من الرابط التالي اخبار الخليج مع اطيب التحيات.

موقع البوابة الإخباري العربي منظمة حقوقية: الانقسام الفلسطيني يؤثر سلبا على الحريات

http://www.albawaba.com/ar/

نشر 20 حزيران/يونيو 2016 - 21:00 بتوقيت جرينتش

قالت منظمة حقوقية فلسطينية يوم الاثنين إن استمرار الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس خلف آثارا سلبية على حالة الحقوق والحريات في الأراضي الفلسطينية.

وأضافت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي أن الانقسام الذي مضى عليه عشر سنوات أدى إلى "استمرار حالات الاحتجاز التعسفي في الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم تنفيذ أحكام المحاكم أو المماطلة في تنفيذها... خاصة في الضفة الغربية وتقييد الحق في التجمع السلمي".

وفشل آخر لقاء عقد قبل أيام في الدوحة بين قيادات من حركتي فتح وحماس في إنهاء حالة الانقسام وتبادل الطرفان الاتهامات بالمسؤولية عن فشله.

وأوضحت الهيئة أن من أبرز الانتهاكات التي سجلتها "حالات الاحتجاز التعسفي على خلفية الانتماء السياسي وعدم احترام قرارات المحاكم المتعلقة بالإفراج عن المحتجزين".

وتنفي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة أن يكون لديهما أي معتقلين على خلفية سياسية.

وقالت الهيئة إن "بعض الأجهزة الأمنية استمرت باحتجاز مواطنين رغم صدور قرارات من المحاكم بالإفراج عنهم".

وأضافت أن ذلك "يتعارض مع نصوص القانون الأساسي الفلسطيني والتشريعات الوطنية كما يتعارض مع المواثيق الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين خاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية".

ورصدت الهيئة في تقريرها السنوي استمرار "حالات التعذيب وسوء المعاملة التي تقع في مراكز التوقيف والاحتجاز لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة".

وأوضحت الهيئة أنه رغم ما يقارب من عامين على انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقية مناهضة التعذيب فإنها تلقت خلال العام الماضي 1288 شكوى حول تعرض مواطنين للتعذيب منها 967 في قطاع غزة و 321 في الضفة الغربية.

وقالت الهيئة "إن معظم شكاوى التعذيب التي سجّلتها الهيئة كانت ضد جهاز الشرطة خاصة في قطاع غزة".

وسجلت الهيئة في عام 2015 "استمرار صدور أحكام الإعدام عن محاكم مدنية وعسكرية في قطاع غزة والضفة الغربية".

وقالت أنه "صدر 12 حكماً بالإعدام من بينها خمسة أحكام صادرة عن محاكم عسكرية في قطاع غزة وسبعة أحكام صادرة عن محاكم مدنية خمسة منها في قطاع غزة وحكمان من محاكم الضفة الغربية".

ودعت الهيئة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى استمراره بالامتناع عن التصديق على أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية.

وطالبت "بإحالة كافة قضايا المواطنين المدنيين الذين صدرت بحقهم أحكام بالإعدام من المحاكم العسكرية إلى المحاكم المدنية صاحبة الاختصاص الأصيل من أجل إعادة النظر في تلك الأحكام".

ولم يسبق للرئيس الفلسطيني الذي مضى عليه في منصبه ما يزيد على عشر سنوات أن صدق على تنفيذ حكم بالإعدام وفقا لما ينص عليه القانون الأساسي الفلسطيني الذي هو بمثابة الدستور عند الفلسطينيين.

وأوردت الهيئة وضع حقوق الإنسان في فلسطين خلال عام 2015 في كتاب يقع في 445 صفحة من القطع المتوسط يتناول كافة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

ويشتمل التقرير على الكثير من الأرقام المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان سواء تعلق ذلك بالتعذيب أو انتهاك الحريات الشخصية وحرية التعبير عن الرأي وكذلك الانتهاكات المتعلقة بالحق في التعليم والسكن والسفر.

ودعت الهيئة في توصياتها إلى "ضرورة توقف الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وغزة عن اعتقال الصحافيين واستدعائهم أو استدعاء المواطنين على خلفية ما يبدونه من آراء".

وطالبت بوقف "كافة الممارسات والقيود المفروضة من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية على ممارسة الصحافيين لعملهم بكل حرية سواء تغطية الأحداث أو بثها أو تصويرها".

موقع الوحدة الإخباري - منظمة حقوقية: الانقسام الفلسطيني يؤثر سلبا على الحريات

HTTP://WWW.ELWEHDA.COM/ARAB-WORLD/

-

قالت منظمة حقوقية فلسطينية يوم الاثنين إن استمرار الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس خلف آثارا سلبية على حالة الحقوق والحريات في الأراضي الفلسطينية.

وأضافت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي أن الانقسام الذي مضى عليه عشر سنوات أدى إلى "استمرار حالات الاحتجاز التعسفي في الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم تنفيذ أحكام المحاكم أو المماطلة في تنفيذها... خاصة في الضفة الغربية وتقييد الحق في التجمع السلمي".

وفشل آخر لقاء عقد قبل أيام في الدوحة بين قيادات من حركتي فتح وحماس في إنهاء حالة الانقسام وتبادل الطرفان الاتهامات بالمسؤولية عن فشله.

وأوضحت الهيئة أن من أبرز الانتهاكات التي سجلتها "حالات الاحتجاز التعسفي على خلفية الانتماء السياسي وعدم احترام قرارات المحاكم المتعلقة بالإفراج عن المحتجزين".

وتنفي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة أن يكون لديهما أي معتقلين على خلفية سياسية.

وقالت الهيئة إن "بعض الأجهزة الأمنية استمرت باحتجاز مواطنين رغم صدور قرارات من المحاكم بالإفراج عنهم".

وأضافت أن ذلك "يتعارض مع نصوص القانون الأساسي الفلسطيني والتشريعات الوطنية كما يتعارض مع المواثيق الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين خاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية".

ورصدت الهيئة في تقريرها السنوي استمرار "حالات التعذيب وسوء المعاملة التي تقع في مراكز التوقيف والاحتجاز لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة".

وأوضحت الهيئة أنه رغم ما يقارب من عامين على انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقية مناهضة التعذيب فإنها تلقت خلال العام الماضي 1288 شكوى حول تعرض مواطنين للتعذيب منها 967 في قطاع غزة و 321 في الضفة الغربية.

وقالت الهيئة "إن معظم شكاوى التعذيب التي سجّلتها الهيئة كانت ضد جهاز الشرطة خاصة في قطاع غزة".

وسجلت الهيئة في عام 2015 "استمرار صدور أحكام الإعدام عن محاكم مدنية وعسكرية في قطاع غزة والضفة الغربية".

وقالت أنه "صدر 12 حكماً بالإعدام من بينها خمسة أحكام صادرة عن محاكم عسكرية في قطاع غزة وسبعة أحكام صادرة عن محاكم مدنية خمسة منها في قطاع غزة وحكمان من محاكم الضفة الغربية".

ودعت الهيئة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى استمراره بالامتناع عن التصديق على أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية.

وطالبت "بإحالة كافة قضايا المواطنين المدنيين الذين صدرت بحقهم أحكام بالإعدام من المحاكم العسكرية إلى المحاكم المدنية صاحبة الاختصاص الأصيل من أجل إعادة النظر في تلك الأحكام".

ولم يسبق للرئيس الفلسطيني الذي مضى عليه في منصبه ما يزيد على عشر سنوات أن صدق على تنفيذ حكم بالإعدام وفقا لما ينص عليه القانون الأساسي الفلسطيني الذي هو بمثابة الدستور عند الفلسطينيين.

وأوردت الهيئة وضع حقوق الإنسان في فلسطين خلال عام 2015 في كتاب يقع في 445 صفحة من القطع المتوسط يتناول كافة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

ويشتمل التقرير على الكثير من الأرقام المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان سواء تعلق ذلك بالتعذيب أو انتهاك الحريات الشخصية وحرية التعبير عن الرأي وكذلك الانتهاكات المتعلقة بالحق في التعليم والسكن والسفر.

ودعت الهيئة في توصياتها إلى "ضرورة توقف الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وغزة عن اعتقال الصحافيين واستدعائهم أو استدعاء المواطنين على خلفية ما يبدونه من آراء."

وطالبت بوقف "كافة الممارسات والقيود المفروضة من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية على ممارسة الصحافيين لعملهم بكل حرية سواء تغطية الأحداث أو بثها أو تصويرها."

الخبر | الوحدة الاخبارى – منظمة حقوقية: الانقسام الفلسطيني يؤثر سلبا على الحريات – يمكنك مشاهدة ويخلي موقع الوحدة عن مسؤوليته الكاملة عن البوابة – ابراج : مصدر الخبر الاصلي من الرابط التالي وهو محتوي اي خبر وانما تقع المسؤولية على الناشر الاصلي للخبر

توصية بزيادة عدد العاملين من ذوي الإعاقة في المؤسسات

رام الله- فلسطين أون لاين

http://felesteen.ps/details/news/

أوصى التقرير السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان اليوم الاثنين، بضرورة زيادة أعداد العاملين من الأشخاص ذوي الاعاقة في المؤسسات ورفع الحصار عن قطاع غزة، وإلغاء براءة الذمة المالية كشرط لتسجيل الجمعيات.

جاء هذا خلال المؤتمر السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الانسان الخاص بإصدار تقريرها الحادي والعشرين للعام 2015، بحضور أعضاء من المجلس التشريعي ومسؤولين في المؤسسات المدنية والعسكرية.

وقال المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عمار الدويك، إذا كان شيء يميز عام 2015 من حيث الانتهاكات الإسرائيلية، فهو عام الاعتداء على الأطفال وحرمانهم من طفولتهم، والذين نالوا نصيبا كبيرا من الإعدامات الميدانية والاعتقال والتعذيب وسوء المعاملة من قبل سلطات الاحتلال.

وأضاف، إن التقرير يحاول أن يقدم صورة دقيقة وشاملة وموضوعية، عن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية خلال سنة 2015، وناقش ابتداء من الحق في الحياة، والحق في المشاركة السياسية وتقلد الوظائف العامة دون تمييز، وحرية الرأي والتعبير، والحق في السلامة الجسدية وعدم التعرض للتعذيب، إلى الحق في التعليم والعمل والصحة والسكن الملائم، وصولا إلى الحق في التنمية، وقبل كل ذلك الحق في تقرير المصير.

وتابع، رأينا إدخال تعديل على منهجية كتابة التقرير السنوي بعد انضمام فلسطين لعدد من الاتفاقيات الدولية في حقوق الانسان، الذي نسعى إلى أن يصبح المرجعية الأساسية، لرصد مدى التقدم المحرز أو التراجع في الإيفاء بهذه الالتزامات، فقد اعتمدت الهيئة على مجموعة من المؤشرات المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية المذكورة، والتي تستخدمها الهيئات التعاقدية في الأمم المتحدة، لتقييم مدى التزام الدولة الطرف بأحكام الاتفاقيات.

واشار الى ان التقرير خلص الى ان الاحتلال هو المسؤول الأول والمباشر عن العديد من الانتهاكات التي ترقى إلى جرائم حرب، كما أنه يعيق عمل أجهزة ومؤسسات السلطة في الإيفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين، موضحا وجود تحسن مضطرد في العلاقة والتعاون والشراكة بين الهيئة والمؤسسات العامة الرسمية المدنية والأمنية. مع وجود تفاوت في مستوى هذا التعاون.

من جانبها قالت المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الانسان فارسين شاهين ان اصدار التقرير عن العام 2015، يأتي في ظل الانتهاكات للحقوق الفردية والجماعية على المواطنين، والتي اثرت بشكل سلبي على مجمل الحياة الاساسية.

وأضافت، ان استمرار تعطل عمل المجلس التشريعي أتاح لمؤسسات الدولة إمكانية العمل دون رقابة برلمانية وسمح بعدم الفصل بين السلطات واتخاذ اجراءات دون بحثها ومناقشتها مع الجهات ذات العلاقة.

ونوهت إلى ان الهيئة المستقلة لحقوق الانسان حصلت على التصنيف "أ" من قبل اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد والتابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان الذي يتيح لها الوجود في المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة كمجلس حقوق الانسان معتبرة ان الهيئة تنظر بإيجابية الى انضمام فلسطين لعدد من الاتفاقيات الدولية، بالإضافة الى تحسن تعامل الاجهزة الامنية فيما يخص زيارات السجون.

من جانبه قدم مدير دائرة الرقابة على السياسات في الهيئة المستقلة معن دعيس عرضا عن منهجية التقرير والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي استند عليها التقرير.

واشار الى ان التقرير تناول مراجعة التدابير المتخذة لمنع أي حرمان تعسفي من الحياة والتدابير المتخذة لمعاقبة المسؤولين في حال حدوثه، والحق في السلامة الجسدية في التشريعات والممارسات الحكومية والحق في الحرية والأمان الشخصي.

من جهتها قالت مدير دائرة السياسات والتشريعات في الهيئة خديجة حسين، هناك 161 حالة وفاة غير طبيعية في العام 2015، منها 26 انثى و49 طفلا، بالمقارنة مع 176 حالة وفاة بظروف غير طبيعية في العام 2014، كما سجل العام 2015 صدور 12 حكما بالإعدام، صدرت سبعة منها في محاكم مدنية، 5 في قطاع غزة و2 في الضفة الغربية.

كما قدم مدير دائرة التحقيقات في الهيئة موسى ابو دهم عرضا حول الشكاوى وزيارات السجون ودور الهيئة في مراقبة اوضاع مراكز الاحتجاز المختلفة في فلسطين.

حيث اشار الى انخفاض عدد الشكاوى الى 3025 في العام 2015 عن العام 2014 والذي سجل 3251.

يشار الى انه تخلل المؤتمر عرض فيلم قصير حول ابرز ما تناوله التقرير.

صحيفة الأيام– الهيئة المستقلة»: استمرار التأثيرات السلبية للاحتلال والانقسام على حقوق الإنسان

: http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=11179f20y286760736Y11179f20#sthash.i2Qb5zCk.dpuf

2016-06-21

رام الله – سائد أبو فرحة: كشفت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، أمس، عن معطيات تقريرها الـ (21) حول "وضع حقوق الإنسان في فلسطين"، ويغطي العام الماضي، مشيرة إلى التأثيرات السلبية للاحتلال الإسرائيلي وممارساته، إضافة إلى استمرار حالة الانقسام، على منظومة حقوق الإنسان بشكل عام.

ولفتت الهيئة خلال المؤتمر السنوي للإعلان عن حيثيات التقرير، ونظمته في فندق "موفنبيك" في رام الله، إلى أن العام الماضي شهد استشهاد 7 مواطنين على أيدي مستوطنين، إضافة إلى 85 مواطنا برصاص قوات الاحتلال منذ بداية الهبة الشعبية مطلع تشرين الأول الماضي وحتى نهاية العام ذاته، علاوة على إصابة 15710 مواطنين خلال مواجهات مع قوات الاحتلال في الضفة والقطاع، من ضمنهم 1887 مواطنا أصيبوا بالرصاص الحي، و3104 أصيبوا بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط.

كما نوهت إلى أن العام الماضي شهد اعتقال 6830 مواطنا من قبل قوات الاحتلال، من ضمنهم 2200 طفل، لافتة بالمقابل إلى إصدار سلطات الاحتلال 350 قرارا بالاعتقال الإداري خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2015.

وبينت أن عدد اعتداءات المستوطنين بلغت 898 اعتداء، مشيرة بالمقابل إلى مصادقة سلطات الاحتلال على مخططات ونشرها عطاءات لبناء ما مجموعه 7843 وحدة استيطانية .

ودعت المجتمع الدولي إلى العمل الجاد على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الطويل لكافة الأرض الفلسطينية المحتلة العام 1967، مطالبة بالمقابل الدول الأطراف المتعاقدة على اتفاقيات "جنيف" الأربع بالتدخل للضغط، وإلزام سلطات الاحتلال باحترام الاتفاقيات، وكرامة الإنسان.

كما طالبت المجتمع الدولي بالضغط على دولة الاحتلال، لوقف سياسة الاعتقالات الجماعية التعسفية، مؤكدة في الوقت ذاته، ضرورة استمرار جهود دولة فلسطين في مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب الإسرائيليين أمام محكمة الجنايات الدولية، واستمرار الجهود الوطنية، وعمل المؤسسات الحقوقية، في رصد جرائم الاحتلال وتوثيقها.

وحثت المجتمع الدولي على إنهاء الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، داعية بالمقابل الأمم المتحدة إلى إنشاء فريق من الخبراء الدوليين، لتحديد الآليات اللازمة لتقديم الحماية للشعب الفلسطيني.

وطالبت المؤسسات الدولية والحقوقية من أجل الضغط على دولة الاحتلال، للإفراج عن الصحافيين المحتجزين في سجون الاحتلال.

ولفتت فيما يتعلق بعملية إعادة الإعمار في القطاع، إلى أنه "رغم مرور 15 شهراً على العدوان الإسرائيلي

الأخير، إلاّ أنه لا يزال آلاف المواطنين يقيمون في بيوت مستأجرة، ووصل المبلغ المدفوع لهم كبدل إيجار 58 مليون دولار، 37 مليوناً منها دُفعت من قبل وكالة الغوث الدولية (الأونروا)، و12 مليوناً دُفعت من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)للمتضررين غير اللاجئين، و9 ملايين أخرى دُفعت من جهات مانحة أخرى."

وركزت على الخطة الوطنية للإنعاش المبكّر وإعادة الإعمار في القطاع، وما نفذ في إطار إعادة الإعمار خلال العام 2015 مثل المنحة القطرية الأولى، وقيمتها 25 مليون دولار، 9 ملايين دولار منها لصالح القطاع الاقتصادي عبر وزارة الاقتصاد، و6 ملايين دولار لصالح قطاع الإسكان عبر وزارة الأشغال، و10 ملايين دولار لصالح قطاع الكهرباء عبر سلطة الطاقة، والمنحة القطرية الثانية، وقيمتها 5ر6 مليون دولار .

وأوردت أنه "رغم تبريرات الحكومة بأنه تم الحصول على 30% من أموال إعادة الإعمار، إلا أن ما تم إنجازه محدود جداً"، مشيرة إلى ضرورة تأكيد كافة الأطراف الوطنية على دور حكومة التوافق الوطني في عملية إعادة الإعمار، والتغلّب على التحديات وعقبات البيروقراطية التي تعيق هذه العملية، وإعادة تفعيل دور الفريق الوطني في إعادة الإعمار.

وحثت على قيام الحكومة بواجباتها والتواصل مع الحكومة المصرية، من أجل فتح معبر رفح، والحدّ من المعاناة التي يواجهها مواطنو القطاع.

ونوهت إلى ضرورة تمكين الحكومة، من القيام بدورها في معالجة أوضاع موظفي القطاع، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلّية في كافة أرجاء دولة فلسطين.

وخصت جانبا من التقرير بخصوص ملف الإعدام في القطاع، مبينة أن العام الماضي شهد تصاعدا في عدد أحكام الإعدام وبلغت 12 حكما، مقارنة مع 6 أحكام خلال العام 2014.

وبالنسبة للوضع الداخلي، أوضحت أنها رصدت خلال العام الماضي، (161) حالة وفاة في ظروف غير طبيعية، منها (26) أنثى، و(49) طفلاً، مقارنة مع (176) حالة وفاة مماثلة خلال العام 2014.

وبالنسبة إلى ملف الشكاوى، أشارت إلى حدوث انخفاض في عددها العام الماضي وبلغت 3025 شكوى، مقارنة مع 3251 شكوى خلال العام 2014.

وأوضحت "أن من المعيقات التي واجهت الهيئة في متابعة الشكاوى خلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمرار حالة الانقسام السياسي، واستمرار الطابع النمطي الذي تمتاز به ردود بعض الجهات الرسمية، بل وصل الأمر في بعض الأجهزة الأمنية، إلى اللجوء إلى معاقبة كل من يلجأ إلى الهيئة لتقديم شكوى للمطالبة بحقّه."

كما أشارت إلى حدوث تحسّن على مستوى تعاون بعض الجهات الرسمية، ونوعية الردود الواردة لها، واهتمام رئيس الوزراء بالرد المكتوب على أغلب مراسلات الهيئة، وإقرار بعض الجهات بوقوع مخالفات من طرفها،

وقيامها باتخاذ إجراءات انضباطية بحق المخالفين.

وبالنسبة لمسألة مراكز الاحتجاز والتوقيف، أشارت إلى "انتهاء العام 2015 دون تحقيق أي تقدّم في موضوع زيارة الغرف في مراكز الإصلاح والتأهيل، حيث سعت مراراً للتوصل لحل لهذا الموضوع، غير أنّها لم تفلح."

وذكرت أنه رغم تنظيمها زيارات دورية لكافة مراكز التوقيف والاحتجاز في الضفة والقطاع، إلا أنها حتى الآن لا تستطيع تنظيم زيارات مفاجئة غير معلنة لهذه المراكز.

واستعرضت بعض الإشكاليات التي تعاني منها المراكز، استنادا إلى شكاوى النزلاء، وتتمثل في الاكتظاظ، والافتقار إلى التهوية الصحية اللازمة، إلى غير ذلك من خدمات الاتصال والتواصل مع العالم الخارجي.

وأشارت الهيئة إلى ضرورة قيام مجلس الوزراء بتخصيص الموازنات الكافية لتحقيق المساواة بين الجنسين، والتخفيف من حدة فقر النساء، والعنف ضد المرأة.

وأكدت ضرورة قيام وزارة "شؤون المرأة"، بالتعاون مع مجلس الوزراء، بوضع إجراءات كفيلة بتوسيع مشاركة النساء في المناصب العليا ومواقع صنع القرار.

وركزت على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مشيرة إلى ضرورة تمكينهم من نيل حقوقهم المختلفة خاصة في مجالات التعليم، والصحة، والعمل.

وفي مجال التنمية، أكدت الهيئة في تقريرها، ضرورة تمكين الحكومة من بسط سلطاتها وصلاحياتها على

القطاع، لتقديم الخدمات الضرورية والأساسية، بما يتناسب مع القطاعات الرئيسة الأربعة، التي أقرّتها خطة التنمية الوطنية، علاوة على قيام الحكومة بتطوير خطة التنمية للأعوام (2017 – 2022)، بما يتناسب مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وينسجم مع تعزيز المنجزات، وتلاشي النقص والقصور.

وحثت على دمج خطة إعادة إعمار القطاع، ضمن الموازنة العامة، والعمل على حث الدول المانحة على الالتزام بتعهداتها المالية الناتجة عن مؤتمر "شرم الشيخ لإعادة الإعمار."

وبالنسبة إلى ملف الحقوق، كررت موقفها المعارض لإصدار أحكام بالإعدام، مطالبة بالمقابل النيابة العامة، بالتحقيق في كافة حالات القتل التي تقع في ظروف غير طبيعية، للكشف عن مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.

كما طالبت النيابة العسكرية بإجراء تحقيقات جدّية، في الادعاءات الماسة بالحق في الحياة، التي تقع من الأفراد المكلفين بإنفاذ القانون، لا سيما في مراكز الاحتجاز.

وبخصوص الحق في السلامة الجسدية، دعت إلى العمل على إنفاذ التبعات المترتبة على انضمام دولة فلسطين للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب في المجال التشريعي والسياساتي والمؤسساتي، وإدخال التعديلات اللازمة للإطار التشريعي، بما يتوافق مع أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب.

وطالبت بانضمام دولة فلسطين للبروتوكول الاختياري الدولي الملحق بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، المتعلّق بإنشاء آلية وقائية وطنية مستقلّة لمنع التعذيب.

وحول الحق في الحرية الشخصية والأمان الشخصي، لفتت إلى ضرورة قيام النيابة العامة، ورؤساء المحاكم بإجراء التفتيش والزيارات الدورية لمراكز التوقيف لدى كافة الأجهزة، لضمان التحقق من عدم وجود محتجزين بصفة غير قانونية .

وأكدت ضرورة التزام الأجهزة الأمنية المختلفة، باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، خاصة الحق في الحرية والأمان الشخصي، بما يشمل التوقف عن الاعتقال على خلفية سياسية، والالتزام بمقتضيات القانون وأحكامه ذات الصلة بالإجراءات الجزائية عند التوقيف والاحتجاز والمحاكمة.

وبالنسبة إلى الحقّ في التمتّع بالحقوق والحريات العامة، أشارت إلى ضرورة توقّف الأجهزة الأمنية عن اعتقال الصحافيين واستدعائهم، أو استدعاء المواطنين على خلفيّة ما يبدونه من آراء، داعية بالمقابل إلى إعادة النظر في التشريعات السارية التي لها علاقة بحرية الرأي والتعبير، مثل قوانين العقوبات، وقانون المطبوعات والنشر، وتعديلها بما يتواءم مع التزامات دولة فلسطين وفق الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها.

وأكدت ضرورة توقّف الأجهزة الأمنية الفوري، عن استدعاء أو توقيف المواطنين، على خلفية مشاركتهم في تجمعات سلمية.

وبالنسبة إلى الحقّ في تشكيل الجمعيات، نوهت إلى ضرورة احتكام وزارة الداخلية، إلى نصوص قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000، ولائحته التنفيذية رقم (9) لسنة 2003، في أي

إجراءات تُتّخذ بحق الجمعيات، وإلغاء وزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني، لشرط الحصول على براءة الذمة لأعضاء الهيئة التأسيسية كشرط لتسجيل الجمعيات.

كما طالبت بإلغاء ما يسمّى الفحص الأمني لأعضاء الهيئة التأسيسية للجمعية، واعتماد شهادة عدم المحكومية الصادرة عن وزارة العدل.

وحول الحق في أعلى مستوى من الصّحة يمكن بلوغه، أكدت ضرورة وضع الأنظمة التنفيذية لقانون الصحة العامة رقم 20 لسنة 2004، لاسيما بشأن موضوع التحقيق في شكاوى المواطنين الذين يتعرّضون للضرر في أعقاب تلقيهم لمعالجة طبية، وإجراءات عمل لجان التحقيق الفنية، وطريقة عملها، وتوثيق كافة مجريات عملية التحقيق التي تقوم بها.

وأشارت إلى أهمية استمرار الحكومة في جهودها باتجاه وضع نظام تأمين صحي، يستفيد منه جميع المواطنين، ويضم خدمات صحية ذات جودة عالية، مؤكدة بالمقابل ضرورة رفع نصيب وزارة الصحة في الموازنة العامة بالشكل الذي يوفّر لكافة المواطنين ما يحتاجونه من رعاية وخدمات طبية وعلاجية ضرورية.

وبالنسبة إلى الحق في العمل، أوصت بضرورة إعادة النظر في السياسات والبرامج المتّبعة في سوق العمل، وتكثيف الجهود الرسمية والأهلية لتشغيل أكبر نسبة من المتعطلين.

وحثت على إيجاد وتفعيل تدابير قادرة على الحد من البطالة، وتعزيز شراكة قطاع الأعمال الخاص، والالتزام

بالخطة الاستراتيجية وخطط السياسات القطاعية في تفعيل تلك التدابير، داعية بالمقابل إلى تطبيق الحد الأدنى للأجور، وتوسيع وتفعيل منظومة الحماية الاجتماعية.

وبخصوص الحق في التعليم، دعت إلى الاستمرار في تعميم مرحلة التربية قبل المدرسية، وتعزيز جهود تعميم التعليم الأساسي (الإلزامي)، ورفع معدلات الالتحاق في المرحلة الثانوية، علاوة على تعزيز وتطوير نظام متكامل للتعليم المهني في مجالاته المختلفة بالمساواة بين الجنسين، بما يتفق مع الاتجاهات العالمية المعاصرة ومتطلبات سوق العمل المحلية، والعمل على تغيير اتجاهات المجتمع وأولياء الأمور عبر التوعية بأهمية التعليم المهني والتقني، ومواكبة العصر والتقدم التكنولوجي.

وحثت على تحسين جودة التعليم ونوعيته بمختلف مراحله، واستخدام التقنية في التربية، وتوفير المكتبات وتطويرها وتعزيزها، وتوفير المختبرات العلمية والحواسيب والمرافق الترفيهية والملاعب، والتي تشير الإحصائيات إلى عدم توفرها أو بعضها في العديد من المدارس الحكومية.

ولفتت إلى ضرورة وضع فلسطين، موضوع القدس على أجندتها السياسية والخدمية، ليس فقط بالمطالبة بحل نهائي للقدس، بل والمطالبة بتحسين حياة المقدسيين، والسماح بالتواصل مع بقية أبناء الشعب الفلسطيني، ودعم المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة.

وبالنسبة إلى الحق في تقلّد الوظائف العامة والمشاركة السياسية، أشارت إلى ضرورة اعتماد إجراءات التعيين

والترقية على أسس الجدارة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز، وتوحيد تطبيق قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية على كافة الموظفين دون استثناء أي فئة منهم على أي أساس غير قانوني.

وأكدت ضرورة تمكين الحكومة من القيام بدورها في معالجة وتسوية أوضاع موظفي حكومة غزة السابقة، دون التدخل بإجراءات وأدوات تلك الحلول، ودون إبطاء.

من جهتها، تحدثت المفوضة العامة للهيئة د. فارسين شاهين، عن الظروف التي ميزت فلسطين خلال العام الماضي، بفعل استمرار الممارسات الإسرائيلية، علاوة على حالة الانقسام.

وقالت: لقد باءت محاولات المصالحة بالفشل، ولم تنجح حكومة الوفاق الوطني التي تشكّلت العام 2014 في تحقيق الوفاق المرجوّ، ولم تتمكن من التحضير لانتخابات تشريعية ورئاسية، وبقيت محافظات الضفة والقطاع، رهينةً لسلطات قضائية وإدارية، ومرجعيات قانونية مختلفة، زادت من تعقيدات عمل الهيئة، بسبب الانقسام الجغرافي والسياسي من جهة، وتعدد المرجعيات الإدارية والقانونية من جهة ثانية .

بيد أنها لفتت إلى النجاحات التي حققتها الهيئة العام الماضي، حيث حصلت للمرة الثانية على التوالي، على تصنيف (A)من قبل اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، والتابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (ICC)ومقرها "جنيف" في سويسرا، مضيفة: "تأتي أهمية حصول الهيئة على هذا التصنيف، الذي يتيح لها أن تبقى حاضرةً في المحافل الدولية التابعة للأمم المتحدة، مثل مجلس حقوق الإنسان،

وهيئات المعاهدات الدولية، وغيرها من اللجان المختلفة، لتقديم المداخلات والحضور والتمثيل على المستوى الدولي."

من جانبه، قال مدير عام الهيئة د. عمار الدويك: يأتي إصدار التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان في فلسطين عن العام 2015، في ظل استمرار الظروف السياسية والأمنية الصعبة، التي يمرّ بها الشعب الفلسطيني، واستمرار انعكاسها بشكل سلبي على مجمل الحقوق والحريات العامة، الفردية والجماعية للمواطنين الفلسطينيين في الضفة، بما فيها القدس، والقطاع، فالعدوان الإسرائيلي مستمر، ويتمدد داخل الأرض الفلسطينية، مع تصاعد ملحوظ لبعض أنماط الانتهاكات، مثل الاستيطان، والإعدام خارج نطاق القانون، واعتداءات المستوطنين على المواطنين وممتلكاتهم، (...) كما أن الحصار، لا يزال مفروضاً على القطاع، مُحوّلاً أكثر من مليون وثمانمائة ألف فلسطيني إلى سجناء في بلدهم.

وتابع: لم تحدث خلال العام 2015، أية خطوات جدّية باتجاه التحضير لتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية، واستمر تعطيل المجلس التشريعي، ما أحدث خللاً كبيراً في منظومة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وعملية صناعة التشريعات، التي باتت تصدر دون إجراء مشاورات مجتمعية كافية، مع الفئات التي تتأثر بهذه التشريعات، ما أنتج بعض القرارات بقوانين، التي تخدم مصالح ضيّقة على حساب المصلحة العامة، داعيا بالمقابل إلى إصدار مرسوم رئاسي بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية نهاية العام الحالي، أو بداية

العام المقبل على أقصى تقدير .

وذكر أن هذه البيئة العامة، التي تمتاز بعدم الاستقرار، وغياب السلطة التمثيليّة الأهمّ، وهي البرلمان، والتراجع في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، لا تعتبر مواتيةً لخلق حالةٍ تُصان فيها الحقوق والحريات .

كما قدم الباحث في الهيئة معن دعيس، شرحا عن منهجية التقرير، قبل أن يصار في ختامه إلى تكريم كل من الصحافي محمد القيق، والمحامي محمد علان، والناشط الحقوقي عماد أبو شمسية، والطفلة ديما الواوي، لدورهم في الدفاع عن حقوق الإنسان.

تمت التغطية المصورة في صحيفتي القدس والحياة الجديدة/ الحياة ص 10-- الايام ص8 – القدس ص30
مواقع اخرى نشرت الخبر عبر الروابط التالية:

وكالة نبا
http://www.naba.ps/arabic/?Action=Details&ID=141347

http://www.fateh-gaza.com/ar/?Action=PrintNews&ID=114805

وكالة وفا

http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=xucop8a696298687788axucop8

وكالة سوا
http://www.palsawa.com/news/2016/06/20/main/73015.html
الهيئة العامة لاذاعة فلسطين
http://www.pbc.ps/News/
فلسطين اون لاين

تلفزيون فلسطين عبر الفيسبوك
https://www.facebook.com/PalestineTv/posts/1144517815618211

رام الله 20-6-2016 وفا- أوصى التقرير السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان اليوم الاثنين، بضرورة زيادة أعداد العاملين من الأشخاص ذوي الاعاقة في المؤسسات ورفع الحصار عن قطاع غزة، وإلغاء براءة الذمة المالية كشرط لتسجيل الجمعيات.

جاء هذا خلال المؤتمر السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الانسان الخاص بإصدار تقريرها الحادي والعشرين للعام 2015، بحضور أعضاء من المجلس التشريعي ومسؤولين في المؤسسات المدنية والعسكرية.

وقال المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عمار الدويك، إذا كان شيء يميز عام 2015 من حيث الانتهاكات الإسرائيلية، فهو عام الاعتداء على الأطفال وحرمانهم من طفولتهم، والذين نالوا نصيبا كبيرا من الإعدامات الميدانية والاعتقال والتعذيب وسوء المعاملة من قبل سلطات الاحتلال.

وأضاف، إن التقرير يحاول أن يقدم صورة دقيقة وشاملة وموضوعية، عن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية خلال سنة 2015، وناقش ابتداء من الحق في الحياة، والحق في المشاركة السياسية وتقلد الوظائف العامة دون تمييز، وحرية الرأي والتعبير، والحق في السلامة الجسدية وعدم التعرض للتعذيب، إلى الحق في التعليم والعمل والصحة والسكن الملائم، وصولا إلى الحق في التنمية، وقبل كل ذلك الحق في تقرير المصير.

وتابع، رأينا إدخال تعديل على منهجية كتابة التقرير السنوي بعد انضمام فلسطين لعدد من الاتفاقيات الدولية في حقوق الانسان، الذي نسعى إلى أن يصبح المرجعية الأساسية، لرصد مدى التقدم المحرز أو التراجع في الإيفاء بهذه الالتزامات، فقد اعتمدت الهيئة على مجموعة من المؤشرات المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية المذكورة، والتي تستخدمها الهيئات التعاقدية في الأمم المتحدة، لتقييم مدى التزام الدولة الطرف بأحكام الاتفاقيات.

واشار الى ان التقرير خلص الى ان الاحتلال هو المسؤول الأول والمباشر عن العديد من الانتهاكات التي ترقى إلى جرائم حرب، كما أنه يعيق عمل أجهزة ومؤسسات السلطة في الإيفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين، موضحا وجود تحسن مضطرد في العلاقة والتعاون والشراكة بين الهيئة والمؤسسات العامة الرسمية المدنية والأمنية. مع وجود تفاوت في مستوى هذا التعاون.

من جانبها قالت المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الانسان فارسين شاهين ان اصدار التقرير عن العام 2015، يأتي في ظل الانتهاكات للحقوق الفردية والجماعية على المواطنين، والتي اثرت بشكل سلبي على مجمل الحياة الاساسية.

وأضافت، ان استمرار تعطل عمل المجلس التشريعي أتاح لمؤسسات الدولة إمكانية العمل دون رقابة برلمانية وسمح بعدم الفصل بين السلطات واتخاذ اجراءات دون بحثها ومناقشتها مع الجهات ذات العلاقة.

ونوهت إلى ان الهيئة المستقلة لحقوق الانسان حصلت على التصنيف "أ" من قبل اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد والتابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان الذي يتيح لها الوجود في المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة كمجلس حقوق الانسان معتبرة ان الهيئة تنظر بإيجابية الى انضمام فلسطين لعدد من الاتفاقيات الدولية، بالإضافة الى تحسن تعامل الاجهزة الامنية فيما يخص زيارات السجون.

من جانبه قدم مدير دائرة الرقابة على السياسات في الهيئة المستقلة معن دعيس عرضا عن منهجية التقرير والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي استند عليها التقرير.

واشار الى ان التقرير تناول مراجعة التدابير المتخذة لمنع أي حرمان تعسفي من الحياة والتدابير المتخذة لمعاقبة المسؤولين في حال حدوثه، والحق في السلامة الجسدية في التشريعات والممارسات الحكومية والحق في الحرية والأمان الشخصي.

من جهتها قالت مدير دائرة السياسات والتشريعات في الهيئة خديجة حسين، هناك 161 حالة وفاة غير طبيعية في العام 2015، منها 26 انثى و49 طفلا، بالمقارنة مع 176 حالة وفاة بظروف غير طبيعية في العام 2014، كما سجل العام 2015 صدور 12 حكما بالإعدام، صدرت سبعة منها في محاكم مدنية، 5 في قطاع غزة و2 في الضفة الغربية.

كما قدم مدير دائرة التحقيقات في الهيئة موسى ابو دهم عرضا حول الشكاوى وزيارات السجون ودور الهيئة في مراقبة اوضاع مراكز الاحتجاز المختلفة في فلسطين.

حيث اشار الى انخفاض عدد الشكاوى الى 3025 في العام 2015 عن العام 2014 والذي سجل 3251.

يشار الى انه تخلل المؤتمر عرض فيلم قصير حول ابرز ما تناوله التقرير.

http://newspalestine.net/159646.htm
http://www.alakhbar.ps/posts/662599